



لبنان تاريخ من الصراع

قبل الحديث عن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان التي شغلت الناس واختلفت حولها الآراء وتفجرت بسببها أزمات من المهم أن نستعرض تاريخ لبنان ، وسكانه ، ونظام الحكم فيه ، وأهم المشاكل التي تواجهه . لأن في بيان ذلك كشف لما يغمض من تفسير ، وبيان لما يستتر من نوايا وأغراض ، لأن آفة العرب عامة - وخاصة الشعوب - هي الانفعال باللحظة الراهنة والحكم عليها في ذاتها دون إمعان النظر في جذورها ، وغض الطرف عن الملابسات التي تحيط بها ، والدوافع الحقيقية التي وراءها . والعقائد الدينية والسياسية التي تحركها .

وما جرى في لبنان خير شاهد على ذلك فعقب إقدام حزب الله على عملية " الوعد الصادق " هللت الجماهير العربية وكبرت ابتهاجا ووزعت الحلوى على المارة في لبنان احتفالا ، وخرجت المظاهرات تأييدا .

وللأسف الشديد إن الذين هلّلوا ، وابتهجوا ، واحتفلوا ، وأيدوا يجهلون الكثير عن لبنان ، وعن طوائفها ، وعن علاقة هذه الطوائف بعضها ببعض وعلاقتها بالقوى الإقليمية والقوى الدولية بل لا يعرفون شيئا عن طبيعة الشخصية اللبنانية : تركيبها ومقوماتها ودوافعها .

لذا كان لزاما علينا - وفقا للمنهج العلمي - أن نعرّف بلبنان وأهم طوائفه ، وأهم المشاكل الداخلية والخارجية التي يعاني منها ، كما نعرّف بطبيعة الشخصية التي تميزه قبل التعرض لمناقشة لحزب الله والحرب الإسرائيلية السادسة .

تاريخ لبنان

لبنان جمهورية صغيرة شرق البحر المتوسط مساحتها (١٠٣٦٠) كم^٢ أو ما لا يزيد إلا قليلا عن ١ % من مساحة مصر . دخل لبنان مع سوريا في الإمبراطورية الرومانية ، ثم في الإمبراطورية البيزنطية ، حتى فتحها العرب في القرن السابع الميلادي ، وقعت المنطقة التي يحتلها لبنان تحت سيطرة الصليبيين (القرن ١١ - ١٣) حتى طردهم المماليك .

خضع لبنان لسيطرة الأتراك العثمانيين ١٥١٦ م وظلوا مسيطرين عليه رغم تمتعه بالحكم الذاتي بموجب بروتوكول ١٨٦٤ وكان لبنان لا ينظر إليه في ذلك الوقت إلا على أنه تلك المنطقة الجبلية الممتدة من أعالي " كسروان " وبعض ما يليها شمالا ، وحتى مرتفعات " الشوف " جنوبا وهو ما يعرف بـ " لبنان الصغير " أما سكان هذه المنطقة الصغيرة فكان يتمثلون في مجموعات من أبناء الطائفتين : المارونية (حوالي ١٦٠ ألف) ، والدرزية (٣٥ ألف) بالإضافة إلى بعض المسلمين الشيعة (١٢ ألف) وظلت لبنان الصغير خاضعا للحكم العثماني حتى عام ١٨٦١ حيث وقعت فتنة طائفية بين الدروز والموارنة وضع على أثرها نظام جديد للحكم في لبنان وقعت عليه فرنسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا وتركيا ، وبمقتضى هذا النظام أصبح لبنان " ولاية مستقلة " يحكمها " متصرف " مسيحي يعاونه مجلس إدارة منتخب يضم ١٢ ممثلا عن الطوائف الدينية المختلفة التي تستوطن هذا البلد .

وفي أثناء الحرب الإيطالية التركية ، وصلت السفن الحربية الإيطالية عام ١٩١٢ إلى مقربة من بيروت وأطلقت نيرانها على السفن التركية الراسية في الميناء، مما سمح لفرنسا بالإعلان أن لها مصالح خاصة في سوريا ولبنان وأنها لن تتخلى عن مواقعها

التقليدية فيهما ولا عن حقها بالدفاع عن مصالحها ووفقا لاتفاق " سايكس - بيكو " (١) اقتسمت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام والعراق، ووقع لبنان وسوريا تحت الاستعمار الفرنسي. حتى سنة ١٩٢٠ ، وفي سبتمبر ١٩٢٠ أعلن قيام لبنان الكبير ، وبمقتضى هذا الإعلان ألحقت بلبنان أربع مدن رئيسية هي : بيروت التي أصبحت العاصمة ، وصيدا ، صور ، وطرابلس . وكلها مدن ساحلية ، كما ضُمت إليه بعض المناطق والقرى الصغيرة الداخلية . وهكذا تضاعفت مساحة لبنان فجأة ، وانضم إليه نحو مائتي ألف نسمة أغلبهم من المسلمين .

وكان زعماء الطائفة المارونية على وجه الخصوص يشيرون إلى هذه الخطوة بقدر كبير من النقد ملوحين بأنها تشكل أحد أسباب اختلال الوضع الديموجرافي الذي كان يمكن أن يظل أكثر بساطة لو أن لبنان بقي بحجمه الصغير من حيث المساحة ، مع استقرار غلبة الأكثرية المسيحية (٢)

وفي عام ١٩٢٦ أنشأ الفرنسيون الجمهورية اللبنانية تحت الانتداب ، والتي تعتبر بداية التاريخ الحديث للبنان وانتخب شارل دباس كأول رئيس للبنان .

كسب لبنان استقلاله بمقتضى معاهدة أبرمها مع فرنسا ١٩٣٦ ، على أن تمر فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات . ظل اللبنانيون يكافحون ضد الانتداب الفرنسي حتى

(١) اتفاقية " سايكس - بيكو " (مايو ١٩١٦) أبرمت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية ، وتقاسمت فيها بريطانيا وفرنسا الأراضي العربية الواقعة بين إيران والبحر المتوسط . فنالت فرنسا منطقة شملت الجزء الغربي من سوريا ، ونالت بريطانيا منطقة شملت العراق الجنوبي ، بالإضافة إلى ثغري : حيفا وعكا على البحر المتوسط ، وفي الأراضي الواقعة بين المنطقتين ، اتفق الطرفان على أن تنشأ الدولة العربية المقبلة ، بحيث يخضع القسم الشمالي منها لنفوذ فرنسا ، والقسم الجنوبي لنفوذ بريطانيا ، أما فلسطين فاتفق على أن تؤسس بها إدارة دولية .

(٢) محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ص ٢٦

نشبت الحرب العالمية الثانية ، وفي أثنائها خضع لبنان فترة قصيرة لحكومة فيشي ، ولكن القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة طهرته من قوات حكومة فيشي عام ١٩٤١. وفي هذا العام أُعلن انتهاء الانتداب الفرنسي واستقلال لبنان وسوريا .

وبرغم قيام حكومة وطنية موالية لفرنسا الحرة في لبنان ، فإن السلطات الفرنسية تلكأت في تحويل سلطاتها إليها ، واعتقلت رئيس الجمهورية (بشارة الخوري) ورئيس الوزراء (رياض الصلح) وبعض الوزراء والنواب وعطلت الدستور في نوفمبر ١٩٤٣ وعندئذ أعلن لبنان الثورة فاضطرت السلطة الفرنسية إلى إطلاق سراح المعتقلين ، ونال لبنان استقلاله في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣ ، وتم جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن أراضيها في ديسمبر ١٩٤٦ ، وتميز تاريخ لبنان منذ الاستقلال بتقلبات سياسية متكررة وفترات من الاستقرار والتزعزع المتوالية .

أسباب زعزعة الاستقرار في لبنان

ولعل استعراضنا الموجز لتاريخ لبنان قد كشف لنا مشكلة الشعب اللبناني الذي يتكون من طوائف وعناصر جنسية مختلفة ، ذات خصائص وصفات جسمية وعقلية مختلفة ، وتقاليده وعادات مختلفة كذلك ، نتيجة لتأثير ببيئات أوطانهم الأولى التي جاءوا منها في عصور مختلفة ، واختلاف المذاهب الدينية والعقائدية التي يؤمنون بها. فنصف سكان لبنان - تقريبا - مسيحيون مارونيون ، وبقية السكان مسلمون : سنة ، وشيعة ، ودروز .^(١)

ويمكن رصد عدة عوامل ساهمت في زعزعة الأمن والاستقرار في لبنان وهي :

(١) كان هذا قبل أن يلجأ إليها اللاجئون الفلسطينيون ، ثم المقاومة الفلسطينية ، والقوات السورية ، والتي أحدثت تغيرات في المجتمع اللبناني .

١ - الطائفية اللبنانية

من المؤكد أن الأحداث التي تعصف بلبنان منذ منتصف السبعينات قد أثبتت أن الطائفية هي أسوأ الأمراض التي يمكن أن تصيب أي بلد وأي شعب وأكثرها فتكا ، وللأسف أن هذا المرض المزمن قد ولد معه منذ ظهر للوجود في عام ١٩٢٠، وظل ينخر في جسده دون أمل في الحصول على علاج نافع فضلا عن شفاء ناجع

ولقد أدرك مؤسسو لبنان المستقل بخطر الوباء الطائفي وبدلا من العمل على علاجه كرسوا له لذلك نجد - وفقا لميثاق عام ١٩٤٣- كرسوا طائفية الرئاسة الثلاث كما يسمونها ، فاتفقوا على أن تكون رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة ، ورئاسة الوزارة للمسلمين السنة ، ثم اضطروا بعد وقت قصير إلى اعتماد مبدأ التقسيم الطائفي حتى في الوظائف الكبرى ، الأمر الذي تسبب فيما بعد في الكثير من الحساسيات والمرارة (١)

والطائفية السياسية، في لبنان ليست ممثلة في تقسيم الرئاسة فقط رئيس جمهورية ماروني، رئيس وزراء سني، رئيس مجلس نواب شيعي وليست في تقسيم مقاعد البرلمان علي الطوائف ولا الحقائق الوزارية، وإنما تمتد لتصل حتى إلي وظائف الدولة ونسب التمثيل في الجيش وقوي الأمن. (٢)

ولم يقتصر الأمر على توزيع السلطة والوظائف على أساس طائفي بل تغلغل عميقا للحد أن قُسمت الأحياء والمناطق على أساس طائفي شبه مطلق ولم تستثن من هذا التقسيم العاصمة بيروت فقد تجزأت إلى أحياء لكل طائفة حي !!

(١) محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ص ٤٦ .

(٢) محمود عبد الوهاب " الوجود السوري في لبنان كرة نار تلعب بها المعارضة اللبنانية " جريدة الأهرام

بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥

لقد أصبحت كل طائفة تعيش في حدود منطقة من لبنان ، فاحتلت طائفة المسلمين الشيعة غالبية الجنوب امتدادا من الساحل حتى البقاع الغربي وجزء مهم من وادي البقاع ، فضلا عن ضاحية بيروت الجنوبية ، وسيطرت طائفة المسلمين الدروز على جبال الشوف ، واستقلت طائفة المسيحيين الموارنة بالشط الشرقي من العاصمة بالإضافة إلى كسروان ومعظم إقليمي المتن : جبله وساحله ، والتحق بهم الكثير من أبناء الأقليات المسيحية الأخرى ، أما طائفة المسلمين السنة فتمركزوا في المدن الساحلية الثلاث وهي : بيروت الغربية ، وطرابلس ، وصيدا . (١)

وربما ساعد على هذا التقسيم الطائفي لبقاع لبنان أن زعماء كل طائفة وجدوا استمرار هذا الوضع ملائما لتحقيق مصالحهم الخاصة ، نظرا لاعتمادهم على أصوات أبناء طوائفهم للوصول إلى مقاعد البرلمان ، والمضي بالتالي في الطريق التقليدي الذي يفتح له أبواب المستقبل السياسي ، فإن مصلحة كل رجل سياسي تقضي بأن ينطلق في سعيه إلى السلطة من طائفته أولاً ، وأن رفض زعيم سياسي معين من قبل طائفته يعني نهاية حياته السياسية . (٢)

وأخطر ما في الطائفية اللبنانية أن اللبناني عموماً - إلى أي طائفة انتمى - كان أقل ولاءً لوطنه منه لطائفته وزعمائه الروحانيين والسياسيين ، وهذا ما يؤكد د. عدنان حب الله أستاذ علم النفس اللبناني الذي يصرح بأن : " علاقة اللبناني بالسلطة الشرعية العليا مناقضة لعلاقته بالسلطة الإقليمية لطائفته أو جماعته .. فخلافاً للأولى هو يرضى ويدعن للثانية (طائفته) ويحترمها احتراماً كلياً .. يحب قائده ويأتمر بأمره ويعمل حسب إرشاده وطوع وإرادته .. حتى أنه لا يتورع دون التضحية بغية الحفاظ على هذا الكيان الجماعي ، دينياً كان أم سياسياً ، وهو يرتضي من حكم

(١) محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ص ٧١ ، ٧٢

(٢) نفسه ص ٤٧ .

طائفته ما يرتضي ، ويتحداه إذا صدر من السلطة العليا (أي الدولة) .. إن وضع المواطن اللبناني حيال مفهوم السلطة والقانون يتلخص في موقفين متعارضين :

الأول : التحايل على السلطة العليا ، ثم استغلالها لتحقيق مآربه الطائفية أو الفردية ، وتجاهله للوجدان الاجتماعي .

الثاني : احترام ومحبة ، وحتى تقديس رئيس طائفته أو جماعته والإذعان لسلطته والحفاظ على مصالحه . (١)

الشعب اللبناني ينتمي إلي طوائفه أكثر من بلده وكل تيار يقف يدافع عن طائفته أولاً لأنها ترعي أولاده في مدارس الطائفة وجامعاتها وتعالجها في مستشفياتها وتغدق عليه اجتماعيا علي كل مسار، غير أن كل طائفة لها خريطة تعليمية مختلفة عن الأخرى (٢)

على أن أفدح ما أصيبت به لبنان من جراء الطائفية هو امتداد هذه الطائفية إلى الجيش اللبناني والمعروف إن الجيش اللبناني (بتنظيمه وتسليحه) ليس بقادر علي الاضطلاع بمسئولييه الدفاع والرد علي العدوان الإسرائيلي المتكرر وقديما وصف أحدهم أفراد الجيش اللبناني بأنهم ليسوا أكثر من أمناء شرطة يقفون بجوار إشارات المرور !. " (3)

ويقول إلياس حنا الجنرال السابق بالجيش اللبناني "الجيش انعكاس للمجتمع". ويتابع "في هذا الجيش لديك مسلمون، و ٦٠% إلى ٧٠% من هؤلاء المسلمين من الشيعة. كيف يمكن أن يتجه جندي شيعي لنزع سلاح شيعي آخر يعتقد أنه له الحق في مقاومة إسرائيل ؟ ". (4)

(١) د. عدنان حب الله من مقال " واقعنا اللبناني الصاخب " صحيفة النهار اللبنانية ١٦ / ٥ / ١٩٧٥ .

(٢) خالد الأصمعي " أطماع الطوائف تنذر بكارثة " جريدة الأهرام ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٦

(٣) د. سعيد اللاوندي " نزع سلاح حزب الله.. مغالطات وتبريرات! " جريدة الأهرام ٢١ / ٨ / ٢٠٠٦

(4) نقلا عن وكالة الأنباء BBC بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٦

فجرتومة الطائفية اللعينة التي كان يجب تحصين المؤسسة العسكرية ضدها لكي تبقى هي المؤسسة الوطنية الصلبة والذراع القوية القادرة للسلطة الشرعية ، ولكن المؤسف أن ذلك لم يحدث ، وإنما تغلغلت الطائفية في الجيش عندما فرض مبدأ أن يكون قائد الجيش مارونيا ، وعندما بنيت " تركيبة " الجيش على أساس طائفي أيضا فأصبح لواء ماروني وآخر شيعي .. وهكذا رغم هذه التركيبة لم تكن مقننة طبقا لقاعدة موضوعية ومعروفة . وبسبب هذه التركيبة الطائفية للجيش ، فإن انعدام الثقة فيه من جانب قسم كبير من اللبنانيين - أو انعدام الثقة في قيادته على الأقل - قد حال دون إمكان استخدامه في إطفاء نار الفتنة ، ورغم تعاظم المأساة اللبنانية عام وراء عام واستفحال الخطر الذي كان الجميع يدرك أن استمراره سيأتي في النهاية على كل شيء .. بما في ذلك الجيش والشعب والوطن ذاته . (١)

يقول السيد محمد حسين فضل الله (٢) " إن النظام الطائفي والذهنية الطائفية والرموز الطائفية، هي سبب سقوط لبنان (٣).

وفي الجلسة الأولى التي عقدتها " هيئة الحوار الوطني " في ٢٥ / ٩ / ١٩٧٥ دعا أحد أعضاء الهيئة وهو السيد " عبد الله اليافي " رئيس الوزراء الأسبق ، إلى المصارحة و " ألا يغش بعضنا بعضا " وفي إطار هذه المصارحة ذكر اليافي أن " النظام القائم حاليا هو نظام ديني ، وهذا لا يجوز أن يستمر مع الزمن . والصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة (الماروني) لا يتمتع بها أي رئيس في العالم ، وهو غير مسئول (سواء مسئولية برلمانية أو غيرها) : والطائفية السياسية نحن نطالب بإلغائها

(١) حسن محمد جوهري " لبنان ، أرضها وتاريخها وحياة شعبها " ص ١٠٢

(٢) يصف الكثيرون السيد محمد حسين فضل الله بالمرشد الروحي لحزب الله .

(٣) مجلة "الصيد" مايو ٢٠٠٥ محاورته . مريم شقير أبو جودة .

فكثيرا ما تحول الطائفية دون أصحاب الكفاءات لأنهم من طوائف معينة ، وإذا أردتم من المسلمين أن يتمسكوا بلبنان بكليتهم فالسبيل إلى ذلك المساواة على أساس العلم والكفاءة وليس على أساس الاعتبار الطائفي " (١)

٢ - العمل لحساب الآخر الذي يدفع الثمن

إن أخطر ما ابتليت به القيادات اللبنانية - معظمها - هو ميلها أو استعدادها للعمل لحساب الآخر الذي يدفع الثمن ، وربما كان ذلك نابعا ، في البداية من إحساس - أو توهم - اللبناني بأنه الأهم والأكثر ذكاء لذا فهو قادر على خداع الآخرين " والضحك عليهم " ثم تجريدهم من أموالهم ، وخلال الستينات من القرن الماضي لاحت أمام هؤلاء فرص ضاعفت لديهم هذا الشعور فتضخمت الأطماع والشهوات في الإثراء السريع وانتهاز الفرص التي غذّاها احتدام الخلافات العربية الأمر الذي لا جدال في أنه وقّر للبنان - أو على الأصح للطبقات والشرائح العليا فيه - الكثير من أسباب الازدهار والرواج . فكما انتعشت المصايف بتدفق السياح العرب الذين ارتاحوا إلى هذا المتنفس الذي يجمع بين مزايا الشرق والغرب ، ازدهرت أيضا الصحافة اللبنانية التي عرفت كيف توزع الأدوار للاستفادة من جميع الأطراف كما راجت أسواق التجارة والمال بالإيداعات العربية ، ولكن الأغرب من هذا كله ، ما كان يعرفه القاصي والداني عن " ولاءات " لأعضاء في مجلس النواب اللبناني لبعض الدول العربية والأجنبية وبالطبع فإن من بين هؤلاء من كان يتولى منصب الوزارة - أو حتى رئاسة الحكومة - بين الحين والآخر .

وشينا فشيئا أصبح البحث عن أطراف مستعدة للدفع - أو الدعم - مقابل ما يؤدي من خدمات " تخصصا لبنانيا " كان من شأنه أن يجلب على لبنان ويلات بلا

(١) نقلا عن محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ص ٤٩

حصر فيما بعد ، وليس هناك من يجادل في أن الكثيرين من اللبنانيين قد اندفعوا في تيار العمالة الخارجية فكان منهم من يعمل لحساب السوفييت أو الأمريكيين أو الإسرائيليين أو الفرنسيين أو حتى الألمان بالإضافة إلى من كانوا يعملون - و علناً في أحيان كثيرة - لحساب السوريين أو الإيرانيين أو الأردنيين أو العراقيين أو الليبيين أو الفلسطينيين بالطبع الذين ذهبوا إلى حد تشكيل منظمات بأكملها لحسابهم ، والغريب أنه كلما كانت رياح الحرب الأهلية تشتد كان المتحاربون ينغمسون أكثر فأكثر في " الارتباط بالخارج " محاولين تبرير ذلك من منطلقات " وطنية " وأخذ كل طرف يكيل للآخر الاتهامات بأنه عميل هذه الجهة أو تلك ، وهي اتهامات كان لها أساس في معظم الأحوال .

وللأسف فإن هذا الاتجاه ظل يزداد نموا عاما وراء عام بينما لبنان يغوص أكثر فأكثر في المستنقع ، والتفسخ مستمر إلى حد يدفع إلى اليأس .

ومن الواضح أن الاستعداد للعمل لحساب الجهات الخارجية لا يمكن الدفاع عنه في أغلب الأحيان بأنه اضطراري أو بأنه يتم على أساس مبدئي أو بدافع وطني أو حتى تسليما لمقتضيات اللعبة السياسية فقد يصدق ذلك في أي مكان إلا في لبنان الذي بلغ حجم التعامل مع الخارج مدى مدهشا ومؤسفا بدون وجود " ضرورة " وبغير مبادئ وفي غياب الدوافع الوطنية الحقيقية - أي التي تراعي مصلحة الوطن أولا وأخيرا - في أغلب الأحوال ولعلنا . فاتصال حزب الكتائب ومن ورائه " الجبهة اللبنانية " التي كانت تضم تجمع الزعماء الموارنة اليمينيين ، بسوريا كان يعد من وجهة نظر هؤلاء ضرورة وطنية في عام ١٩٧٦ عندما خاضت سوريا " حرب الجبل " ضد القوات المشتركة من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية خصوم الكتائب في ذلك الوقت ثم عاد الكتائبون فاعتبروا أن اتصال خصومهم بهذا الطرف نفسه - أي بسوريا - عمالة وخيانة تؤدي إلى " التمدد العسكري الغريب على أرض

لبنان " وتبرر لهم تماما الاستعانة بإسرائيل للتصدي لكل هؤلاء مجتمعين وهو ما مهد فعليا للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والذي كانت ميليشيات الكتائب خلاله خير عون للغزاة .

ولكن إذا أمكن لرجل مثل بشير الجميل قائد ميليشيات الكتائب - الذي وصل به طموحه إلى حد أنه انتُخب فعلا رئيسا للجمهورية في أعقاب الغزو الإسرائيلي وبمساندته وإن كان قد قُتِل قبل تسلمه مهام منصبه - إذا أمكن لبشير الجميل هذا أن يجد الجرأة في الدفاع عن علاقته المباشرة بإسرائيل واستدعائها كطرف يستخدمه ضد بعض وطنه ومواطنيه على أساس أن ذلك كان " من أجل لبنان " فكيف يمكن أن يبرر أنصاره الآن بعد موته ما كشفت عنه اعترافات وليام كايسي المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أن بشير الجميل كان قد جُنِّد قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية كعميل للمخابرات الأمريكية التي أمدت ميلشياته فيما بعد بمساعدات بلغت قيمتها عشرة ملايين دولار (١) كذلك فإن المرء ليحتار كيف يمكنه أن يعثر على رابطة - غير المصلحة الفردية التي تعلو على مصلحة الوطن - يمكن أن تدفع بذلك السياسي اللبناني المسيحي إلى أن يغطي إنتاج أسلحة كيماوية للعراق تحت ستار تكوين شركة لاستيراد الأدوية الألمانية بينما الحريق لا يزال مشتعلًا في بلده وبينما الخراب والدمار يتماذى طوال ١٢ عاما ويزيد من تفاقم المشكلة اللبنانية المزمنة والتي تبدو بلا حل .

لعل من أكثر الظواهر غريبة وإثارة للحيرة في لبنان ما قبل الحرب الأهلية أن " الانفلات " في هذا البلد المنكود كان هو القاعدة بينما كان " الانضباط " هو الاستثناء ضاعت الحدود بين الحرية والفوضى بين " الشطارة " و " الخيانة " بين " الريح " و " الجشع " الذي لا يبالي ولا يراعي مصلحة الوطن فإذا باللبنانيين أنفسهم يصبحون هم

(١) الصنداى تايمز البريطانية - ٢٧ / ٩ / ١٩٨٧ .

أول من يستببح هذا الوطن فاتحين الطريق بذلك أمام الآخرين لانتهاز هذه الحالة الفريدة من التسبب في بلد وفي منطقة ذات أهمية إستراتيجية مؤكدة ، وكانت النتيجة أن بيروت لم تتحول فقط إلى وكر للجواسيس من كل بلاد الدنيا ، وإنما أصبحت مكاناً " موبوءاً " بكل معنى الكلمة ، وساحة لتدبير المكائد والمؤامرات من كل نوع ، وسوقاً لعقد الصفقات البريئة والمشبوهة على السواء والتي تبدأ بالسياسة وتجارة السلاح، ولا تنتهي عند المخدرات والرقيق الأبيض .

إن اللبنانيين هم المسؤول الأول عن معظم ما جرى لبلادهم ، نتيجة للتهاون والاستهتار واللامبالاة التي تعاملوا بها مع هذه الظواهر الخطرة ، مهما قيل عن حجم المؤامرة الخارجية فهذا الذي جرى ، ومهما كانت هذه الحقيقة مرّة بل و " مهينة " لكثير من اللبنانيين من ذوي النفوس الأبية والذين كانوا يتمنون لو أن الحقيقة كانت غير ذلك ، أو أنها لم تكن بهذه الدرجة من القسوة على الأقل . (١)

ويؤكد السيد محمد حسين فضل الله على بيان هذا المرض اللبناني العضال وهو العمل لحساب الآخر الذي يدفع الثمن فيقول : " لبنان في كل تاريخه لم يُحكم ولا يُحكم لبنانياً ، وإنما يُحكم من الخارج ، والخارج يحاول أن يحرك المسائل السياسية حسب المصالح الإقليمية المنفتحة على المصالح الدولية .

منذ كان الاستقلال، كنا نرى الصراع الفرنسي . البريطاني، الذي تحرك منذ البداية ليكون فرنسياً، من خلال الرؤساء رياض الصلح وبشارة الخوري وكميل شمعون، رجال الاستقلال الأول، وانطلق بعد ذلك ليكون بريطانياً، ثم في عهد الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر، صار أمريكياً، وهكذا دخلنا الحرب الباردة، ثم كانت المسألة الإسرائيلية. والحرب اللبنانية كانت حرب هنري كيسنجر، الذي أراد أن يسقط القضية

(١) انظر الفصل الأول " الصدمة " من كتاب محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام

للترجمة والنشر ط ١ ص ٧١ ، ٧٢

الفلسطينية في لبنان، ويسقط البندقية الفلسطينية لصالح إسرائيل، ثم يخرج هذه البندقية، وهكذا كان. وحين انتهت المهمة الأمريكية بإبعاد البندقية الفلسطينية، وُقِّع اتفاق الطائف الذي هو اتفاق أمريكي بعقال عربي وطربوش لبناني .

والقضية كما ذكرت سابقاً، أن لبنان بحسب تاريخه لا يُحكم من خلال أبنائه ومواطنيه، إنما يحكم من الخارج، وهكذا رأينا بعد كل الشعارات الفضفاضة: السيادة والاستقلال والحرية، رأينا كيف أن الحكومة لم تؤسس إلا من خلال خلفية فرنسية تخفي وراءها الخلفية الأمريكية، لتتضم إليها الخلفية السعودية والسورية، وليس للبنانيين إلا أن يتقبلوا ما يُراد لهم أن يفعلوه. وهذا هو قضاء السياسة وقدرها في لبنان.(1) .

٣- مشكلة المقاومة الفلسطينية في لبنان

وبالإضافة إلى الطائفية اللبنانية ، والعمل لحساب الآخر الذي يدفع الثمن تأتي المقاومة الفلسطينية كسبب ثالث من أسباب زعزعة الأمن والاستقرار في لبنان ، وربما كانت مشكلة المقاومة الفلسطينية جاءت نتيجة للسببين الأولين فبعد خروج المقاومة من الأردن بعد أيلول الأسود لم تكن أية دولة من دول المواجهة مع إسرائيل (2) على استعداد أن تستقبل المقاومة الفلسطينية على أرضها وتحمل تبعات ذلك فمصر بعد انتصارها على إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ عملت على استثمار هذا الانتصار في عقد معاهدة سلام تسترد بها بقية أرضها المحتلة ، أما سوريا التي عجزت عن أن تحقيق أي انتصار على إسرائيل فقد صار موقفها في التفاوض مع إسرائيل لتحرير الجولان المحتل ضعيفا ، كما أن النظام الحاكم في سوريا يسيطر عليه وهم العجز على مواجهة إسرائيل منفردا - بعد اتجاه مصر ناحية السلام مع إسرائيل - وهو الذي فشل

(١) مجلة "الصياد" مايو ٢٠٠٥ محاورته . مريم شقير أبو جودة .

(٢) دول المواجهة هي تلك الدول التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل وهي : مصر وسوريا والأردن ولبنان .

في تحقيق الانتصار على إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ رغم تحالفه مع مصر في هذه الحرب . لذا حرصت سوريا على ألا تدخل في مواجهة مباشرة مع إسرائيل ، ووجود المقاومة الفلسطينية على أرضها ، وشنها هجمات على إسرائيل من شأنه أن يجعل سوريا عرضة لمواجهة عسكرية مع إسرائيل وهو ما لا تريده بل وتخشاه ، لذا لم يبق إلا لبنان البلد الضعيف الذي لا يملك حق الاعتراض حتى على ما يجري على أرضه فلبنان كما صرح السيد محمد حسين فضل الله - بحق - " في كل تاريخه لم يُحكم ولا يُحكم لبنانياً، وإنما يُحكم من الخارج " ويدخل المقاومة الفلسطينية أرض لبنان سنة ١٩٧١ ازدادت مشاكله وتراكمت حتى تفجرت الحرب الأهلية .

وقبل الحديث عن الحرب الأهلية وأسبابها سوف نعرض لأهم أسباب الصراع .

أسباب الصراع الخارجي والداخلي

للصراع الخارجي والداخلي أسباب كثيرة أهمها :

١- الظاهرة الاستعمارية .

كان الصراع على الأسواق ومصادر المواد الأولية سببا في نشوء الظاهرة الاستعمارية ، حيث انخرطت الدول الاستعمارية في قتال مرير - فيما بينها - للحصول على المواد الأولية لإدارة دواليب مصانعها ، وتشغيل عمالتها ، ورفع مستوى المعيشة لشعوبها كما تصارعت هذه الشعوب فيما بينها على الأسواق الخارجية كيما تصدر إليها فائض سلعها ورعوس أموالها .

٢- الصراع الاقتصادي والاجتماعي .

ويعود الصراع الاقتصادي والاجتماعي إلى ازدياد الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، بسبب البطالة ، وارتفاع الأسعار ، وعدم ارتفاع الأجور والمرتبات بنفس النسبة " إن الغبن الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص في العمل أو المشاركة السياسية ،

لبنان تاريخ من الصراع

والتناحر القومي والديني في المجتمعات التي تتعدد فيها الأعراق والديانات والصراعات الحزبية والثقافية (التجديد في مواجهة قداصة التراث) كلها مفجرات للصراع الاجتماعي " (١)

٣- الصراع الديني العقائدي .

وهو ما يقوم فيه أصحاب دين بمعاداة لدين آخر ومحاولة طمسه ورد أصحابه عنه كما حدث في عصر الشهداء إبان الإمبراطورية الرومانية ، وفي محاكم التفتيش في أسبانيا في بداية عصر النهضة الأوربية !! وفي البوسنة والهرسك في أواخر القرن العشرين ، ولا تعد الفتوحات الإسلامية من هذا النوع من الصراع فهي حروب تحريرية تهدف على تحرير الشعوب من طغيان الاستعمار الفارسي والروماني ، وكفالة حريتهم في اختيار ما يعتقدون فلا إكراه في الدين . كذلك لا تعد الحروب الصليبية في العصور الوسطى حروبا دينية إنما هي حروب استعمارية اتخذت الدين ذريعة للاستيلاء على خيرات الشرق المسلم بغير حق .

٤- الصراع الأيديولوجي .

وتبدو التفرقة بين الصراع الإيديولوجي ، والصراع الثقافي دقيقة للغاية حيث إن " الثقافة " بمفهومها الواسع تشمل العديد من القيم والمبادئ أما " الأيديولوجية " فهي تتضمن مجموعة من القيم والمبادئ السياسية أكثر تحديدا ووضوحا ومنهجية ، وأهم الأيديولوجيات التي شهدها العالم في العصر الحديث هي :

أ- الماركسية - اللينينية (التي دانت بها الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩) .

(١) د. عباس رشدي العماري " إدارة الأزمات في عالم متغير " الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ص ١٥

ب- الديمقراطية الليبرالية (التي دانت بها دول أوروبا الغربية وأمريكا في بعض تاريخها الحديث) .

ج- الصهيونية (التي دان بها كثير من القوى السياسية في إنجلترا ، وفرنسا في أعقاب الثورة الصناعية ، وفي أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية .

د- القومية العربية (التي قاد ثورتها الشريف حسين أمير مكة في أوائل القرن العشرين ودان بها جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات من نفس القرن) .

هـ- الإسلام السياسي (الذي دانت به جماعات إسلامية كثيرة ابتداءً من جماعة الإخوان المسلمين وانتهاء بحركة حماس مروراً بحركة طالبان ، وتنظيم القاعدة ..)

ز- ولاية الفقيه (التي دانت بها إيران منذ الثورة الإسلامية ، والحركات والأحزاب الشيعية كحزب الله في لبنان وجيش المهدي في العراق) .

ويمكن أن نعتبر هذه المذاهب والاعتقادات من قبيل الأيديولوجيات الفاعلة ذات التأثير الكبير على الأقل في أوطانها .

وتبدو الأهمية العملية للفرقة بين هذه الأيديولوجيات كدافع محرك للسلوك ، في أنها تقدم لنا نمطين مختلفين من السلوك : سلوك معرفي ثقافي سلمي ، وسلوك تبشيري عقائدي دموي . والأول يكتفي بنشر أفكاره ومعتقداته بالحكمة وموعظة الحسنة ولا يلجأ إلى استخدام العنف في فرض أيديولوجيته على حلفائه أو أعدائه .

أما الثاني فيلجأ إلى العنف وأحياناً إلى الحرب في فرض أيديولوجيته .

وتعد جميع الأيديولوجيات التي ذكرناه من النوع الثاني حتى التيار الديمقراطي الليبرالي الذي كان يتسم بالتبشير الثقافي السلمي تحول على يد أمريكا وحلفائها إلى سلوك تبشيري عقائدي دموي فلقد كانت حجة التدخل المسلح لأمريكا في العراق وأفغانستان هي نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب والنظم الاستبدادية !!

وإذا كانت الحروب الكبرى منذ فجر التاريخ وحتى القرن العشرين غالباً عليها إما استعمارية أو تحريرية فإن الحروب الأيديولوجية قد حلت محل الحروب الاستعمارية غالباً .

فصراع الدول الرأسمالية والدول الشيوعية صراع أيديولوجي ، والصراع الغربي الصهيوني والعربي الإسلامي صراع أيديولوجي ، والصراع الإيراني الشيعي والعربي السني صراع أيديولوجي ، والصراع السياسي المتأسلم (الإرهابي) والعالم صراع أيديولوجي . وحتى الحرب الأخيرة إسرائيل وحزب الله سببها أيديولوجي كما سنبين .

ولا أعلم بلدا تعرض لشتى أنواع الصراع مثل لبنان فقد تعرض لبنان للصراع الاستعماري من قبل إنجلترا وفرنسا وإسرائيل ، كما تعرض للصراع الديني العقدي الذي انطلقت شرارته الأولى في عام ١٨٤١ ، وأزكتها أزمة لبنان عام ١٩٥٨ وبلغ ذروته عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . كما تعرض للصراع الاجتماعي الاقتصادي منذ عام ١٨٦١ حيث أصبح لبنان " ولاية مستقلة " غالبيتها من الطائفة المسيحية التي تتمتع برغد في العيش واستئثار بالحكم ، وأقلية مسلمة محرومة منهما . إن الفئات المحرومة والفقيرة تنزع إلى الكفاح أكثر مما تنزع إليه الفئات الغنية والميسورة . " ويمكن الاعتراف بأن الشعب الفقير المعتاد على الأعمال الشاقة والحرمان يظهر عموماً مزيداً من البأس والشدة والنزعة الحربية ، وهذا ما يفسر لنا كثرة الصراعات والحروب التي يقوم بها الجنوب المحروم . كما تعرض للصراع الصهيوني غير المباشر منذ قيام دولة إسرائيل ١٩٤٨ والمباشر منذ دخول المقاومة الفلسطينية أرض لبنان ١٩٧١ وحتى اليوم ، كما تعرض لجميع الصراعات الأيديولوجية ليبرالية وشيوعية وقومية ووصلت قمة الصراعات في الأزمة اللبنانية في عام ١٩٥٨ (١) فقد اتفقت تصورات

(١) كانت الأزمة اللبنانية في عام ١٩٥٨ التي أثارت موجة من الاضطرابات الحادة التي وصلت في منتصف عام ١٩٥٨ وهي الموجة التي أطلق مدّها مصرع نسيب المتنبّي أحد الصحفيين اللبنانيين

إيزنهاور ودالاس أن نظاما فريدا في صداقته للولايات المتحدة (نظام كميل شمعون) يتعرض لمؤامرة شيوعية تستخدم جمال عبد الناصر كمخلب قط لتحقيق أهدافها التخريبية ، ووقر في ذهن إيزنهاور أن عبد الناصر يحاول أن يستفيد من اللعب على الانقسامات اللبنانية سواء لمصلحة السوفيت أو لإشباع طموحاته الشخصية الرامية إلى إخضاع النظم العربية لإرادته وانضوائها تحت حكمه مستخدما شعار القومية العربية للوصول إلى أهدافه . (١)

ولقد تعرض لبنان لصراع أيديولوجية ولاية الفقيه فمنذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران وهي تسعى لتصدير هذه الثورة إلى البلاد العربية خاصة ذات الأعداد الشيعية الكبيرة ، ولقد نجحت إيران في إخضاع شيعة لبنان (حركة أمل ، وحزب الله) للعمل على تنفيذ أجندتها وفرض أيديولوجيتها على بقية الطوائف الأخرى .

ونظرا لتعرض لبنان لشتى أنواع الصراعات الداخلية والخارجية فإن الفتنة تسكن أرض لبنان لا تغادره ، تنام أحيانا لكنها لا تعدم من يوقظها ، وتعد الحرب الأهلية التي استفحل خطبها واندلع لهيبها في منتصف السبعينات هي الفتنة الكبرى فقد كانت أشد الفتن خطرا ، وأبعدها أثرا على لبنان بل على المنطقة بأكملها .

أسباب الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠)

الحرب الأهلية اللبنانية هي حرب دموية وصراع معقد استمر في لبنان بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ م ، وتعود جذورها لصراعات دينية وسياسية واجتماعية .

المعارضين لحكومة كميل شمعون يوم ٨ مايو ١٩٥٨ مما أشعل فتيل الحرب الأهلية في لبنان انظر كتاب " إدارة الأزمات في عالم متغير " د. عباس رشدي ص ١٦٣ .

(١) انظر الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ د. عباس رشدي " إدارة الأزمات في عالم متغير " ص ١٦٣ - ١٦٥

أولا : الصراعات الدينية .

الصراع الديني في لبنان تمتد جذوره إلى القرن التاسع عشر حيث وقعت مجازر بين المسلمين الدروز ، والمسيحيين الموارنة في الجبل في أواسط القرن التاسع عشر ، وعلى موجتين من الحروب الطائفية كانت أولاهما سنة ١٨٤١ الأخرى في عام ١٨٦٠ .

البعض يظن أن اقتتال هذه الطوائف إنما هو سلوك " متخلف " يعود إلى عقلية القرون الغابرة ، أو نتيجة المؤامرات التي تحركها المصالح الاستعمارية ، والحقيقة أن حصول لبنان على استقلاله عام ١٩٤٣ ، وأخذه بالنظام الديمقراطي البرلماني ، وإقرار الطوائف الرئيسية صيغة " التعايش " الإسلامي المسيحي كل هذا لم يكن كافيا لأن يزيل احتمالات الفوران الطائفي فما كاد عام ١٩٥٨ يأتي وأثناء رئاسة كميل شمعون (١) حتى تجددت الأحداث الطائفية مرة أخرى مؤكدة أن جمر الطائفة لا يزال حيا تحت الرماد ، وفي منتصف السبعينات من القرن العشرين عادت الفتنة الطائفية جذعة ولم تتطفئ جذوتها حتى اليوم وأن تسترت أحيانا تحت عباءة الصراع السياسي الفضفاضة.

ثانيا : الصراعات الاجتماعية .

من الثابت تاريخيا أن تمتع المسيحيين الموارنة في لبنان بـ " امتيازات خاصة " يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر ، وبالتحديد إلى عام ١٨٦١ ، في أعقاب المذابح التي جرت في جبل لبنان والتي راح ضحيتها عشرات الألوف من أبناء

(١) في ١٩٥٨ حدث تمرد على سياسة الارتواء في أحضان الغرب التي كان ينتهجها آنذاك رئيس الجمهورية (كميل شمعون) وأعوانه ، فقام باستدعاء القوات الأمريكية إلى لبنان ، ثم انتخب فؤاد شهاب (١٩٥٨) رئيسا للجمهورية ، وانسحبت من لبنان القوات الأمريكية

الطائفتين المارونية والدرزية . في ذلك الوقت تم تقسيم جبل لبنان إلى قسمين : أحدهما شمالي " طريق الشام " المؤدي إلى دمشق ، وكانت غالبية سكانه من الموارنة، والآخر جنوبي ذلك الطريق وتسكنه غالبية من الدروز وبعض الشيعة ، وكان وقوع المذابح قد أدى على تدخل فرنسا عسكريا بدعوى حماية الموارنة ، وانتهى ذلك التدخل بإنشاء " متصرفة " للموارنة في عام ١٨٦٤ تتمتع باستقلال ذاتي وتبسط نفوذها على غالبية أراضي الجبل (التي كان يطلق عليها لبنان الصغير) وإنشاء المتصرفة أتاح لعدد من كبار شخصيات الموارنة تولي وظائف عادت عليهم بدخول لا بأس بها مما أدى ظهور طبقة من الوجهاء وهي طبقة تميزت بمسحة فرنسية واضحة كان لها نصيب الأسد من رعوس الأموال الفرنسية التي كانت قد بدأت تقد إلى هذه المنطقة منذ حوالي ١٨٤٠ بهدف استثمارها محليا في صناعة وتجارة الحرير، كما تمكنت فرنسا بنفوذها من ترتب لسكان هذه المتصرفة أوضاعا أعفوا بموجبها من التجنيد الإلزامي الذي كان مطبقا في كل أنحاء الدولة العثمانية - التي كانت لبنان تعيش في إطارها - فضلا عن إعفائهم من كثير من أنواع الضرائب الباهظة التي كان يعاني منها جيرانهم . كانت تلك الظروف مجتمعة قد أدت إلى خلق طبقة برجوازية مارونية تتمتع بامتيازات سياسية واقتصادية خاصة .

على أنه لم يكن ممكنا أن يستمر هذا الوضع المتميز بعد إنشاء " لبنان الكبير " عام ١٩٢٠ ، وإنما كان المفترض والمنطقي أن يسود نوع من المساواة بين أبناء الوطن الواحد خاصة بعد وضع دستور للبنان الكبير في عام ١٩٢٦ ، ولكن الذي حدث أن أصحاب الامتيازات القديمة - أبناء الطائفة المارونية - ظلوا يتشبثون بامتيازاتهم بل وبدعوا يخوضون صراعا لم يقدر له أن يهدأ من أجل تأكيد تلك الامتيازات وتدعيمها بدعوى أن في ذلك ضمانا لهم ضد الذوبان في البحر الإسلامي الذي يحيط بهم من كل اتجاه ، وبدأ الموارنة يعملون بلا هوادة على خلق تيار

مسيحي في لبنان يتحدث عن " عقدة الخوف " وفي مقابل حديث الزعماء المسيحيين عن عقدة الخوف تبريرا لاستمرار السيطرة الاقتصادية بين أيديهم ، كان لابد وأن يثير أبناء الطوائف الإسلامية ما أطلقوا عليه " عقدة الغبن " خاصة بعدما منعتهم الممارسة الطويلة لتلك السيطرة المارونية معظم مواقع التأثير السياسي والاقتصادي والإداري لذا فإن التنظيمات المسيحية سواء قبل اندلاع الحرب الأهلية أو بعدها كانت تحمل أسماء من قبيل " الكتائب " أو " حراس الأرز " وغير ذلك مما يؤكد عقدة الخوف ، بينما حملت التنظيمات الإسلامية المقابلة تسميات مثل " حركة المحرومين " و " أمل " وغيرها مما يؤكد عقدة الغبن (١).

وجملة القول أن من أسباب الحرب الأهلية اللبنانية هذا الصراع الاجتماعي بين طبقات مترفة (الطوائف المسيحية) تتمتع بامتيازات واضحة ، وأخرى محرومة (الطوائف المسلمة) تعاني مناطقها من التخلف والإهمال رغم تضخم السكان فيها . وأصحاب الامتيازات يريدون الحفاظ على امتيازاتهم ، والمغبونون يريدون التخلص من هذا الغبن وإزالة كل أسبابه ومظاهره ولكن لا يمكن مع ذلك إنكار وجود الطائفية تماما كأحد محركات الصراع وبواعثه الرئيسية ، ولقد يصح القول بأن الأسباب الطائفية للحرب كانت " تتجاوز " مع البواعث الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية أو تمتزج بها فهي حرب " دينية بالنسبة للبعض ، وهي في الوقت ذاته حرب بين المحرومين والأثرياء بالنسبة للبعض الآخر على حد الوصف الذي استخدمته صحيفة " لوموند " الفرنسية (2)

(١) لمزيد من التفاصيل انظر " عقدة الخوف وعقدة الجبن " في كتاب " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ص ٤١ - ٤٤

(٢) صحيفة " لوموند " ٢٠ / ٩ / ١٩٧٥ مقال " بريك رولو " بعنوان " بك في قلب الحرب الأهلية " نقلا عن محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ص ٤٠

ثالثا : الصراعات السياسية .

والتي حدثت نتيجة لميثاق عام ١٩٤٣ الذي كرّس طائفية الرئاسات الثلاث فجعل رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة ، ورئاسة الوزارة للمسلمين السنة ، ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة ، ومن يومها أصبح مبدأ التقسيم الطائفي هو الدستور الدائم الذي تدار شئون الدولة على أساسه حتى في شغل الوظائف الحكومية الكبرى !

ومن المؤكد أن الأحداث الدامية التي عصفت بلبنان منذ منتصف السبعينات حتى الآن قد أثبتت أن الطائفية هي أسوأ الأمراض التي يمكن أن تصيب أي بلد وأي شعب ومن سوء حظ لبنان أن هذا المرض الخبيث قد ولد معه منذ ظهر على الوجود في عام ١٩٢٠ واستوطن فيه حتى يوم الناس هذا .

والحقيقة أن الذي كرس للطائفية هو طبع متغلغل في الشخصية اللبنانية هذا الطبع هو ضعف الروح الوطنية وتقديم المصلح الشخصية أو الطائفية على مصلحة الوطن، والذي يؤكد ذلك أن زعماء كل طائفة وجدوا استمرار هذا الوضع الطائفي ملائما لتحقيق مصالحهم الشخصية نظرا لاعتمادهم على أصوات أبناء طوائفهم للوصول إلى مقاعد البرلمان ، والمضي بالتالي في الطريق التقليدي الذي يفتح له أبواب المستقبل السياسي ، فإن مصلحة كل رجل سياسي تقضي بأن ينطلق في سعيه إلى السلطة من طائفته أولاً ، وأن رفض زعيم سياسي معين من قبل طائفته يعني نهاية حياته السياسية . (١)

رابعا : الصراعات الخارجية :

وتتمثل في مشكلة وجود المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان ، والأطماع الإسرائيلية في الجنوب اللبناني حيث مصادر الماء التي تتعطش إسرائيل إليها ،

(١) محمود أحمد " لبنان انهيار أم انتحار ؟ " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ٤٧ .

لبنان تاريخ من الصراع

وأطماع سوريا في تهديد إسرائيل بشن غارات عليها من الأراضي اللبنانية طمعا في تسوية تعيد لها الجولان المحتل ، وأطماع إيران في مزاحمة أمريكا على ميراث الخلافة العثمانية الغابرة عن طريق توظيف الشيعة العرب وفي مقدمتهم شيعة لبنان والعراق لبسط نفوذها وإفساد المخططات الأمريكية ، وكل هذه القوى الخارجية تستخدم القوى اللبنانية للقيام بحروب بالوكالة عنها ، وتحويل لبنان إلى ساحة قتال لصالح قوى خارجية وهو ما سيأتي الحديث عنه مفصلا عند مناقشة حرب ١٢ يوليو ٢٠٠٦ .

هذه هي أهم أسباب الحرب الأهلية اللبنانية التي دارت رحاها سنة ١٩٧٥ ولم تتوقف إلا في عام ١٩٩٠ .

بداية الحرب الأهلية اللبنانية

يتفق الكثيرون أن الحرب الأهلية اللبنانية بدأت في ١٣ إبريل ١٩٧٥م حيث كان هناك محاولة فاشلة لاغتيال الزعيم الماروني بيير الجميل، وبعدها حصلت مجزرة عين الرمانة التي هوجمت فيها إحدى الحافلات المدنية وفيها ركاب فلسطينيون مما أدى إلى مصرع ٢٧ شخصا .

أطراف الصراع : لم تكن أطراف الصراع في لبنان متميزة تماما، ولكن من أطراف الصراع كان : الجيش اللبناني ، حزب الكتائب اللبنانية المارونية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، إسرائيل ، سوريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، حركة أمل الشيعية ، الحزب التقدمي الاشتراكي .

مدة الصراع : لقد استمرت مشتعلة لمدة سنتين (حرب السنتين) راح ضحيتها الآلاف من مختلف الفصائل ، بالإضافة إلى التدمير الشامل للبنان ومؤسساته وبنيته، وكان لجنوب لبنان النصيب الأكبر في الدمار والخراب والفوضى لما للجنوب من وضع خاص في الصراع العربي / الإسرائيلي ، والصراع العربي / العربي .

القوات السورية ولبنان

في أواخر حرب السنتين (١٩٧٥ - ١٩٧٦) ، ونتيجة لمؤتمر القاهرة والرياض في عام ١٩٧٦ اتخذ قرار بتشكيل " قوات الردع العربية " وقد تم إرسال هذه القوات في أواخر ٧٦ وكانت تتألف من قوة سورية رئيسية ، وقوات رمزية من دول عربية أخرى لم تبق سوى ستة أشهر فقط ، وبعد رحيل القوات العربية - غير السورية - صارت سوريا لاعبا رئيسيا في الميدان اللبناني لتزداد المشكلة اللبنانية تعقيدا ، وتبدأ سلسلة من المناوشات السورية الإسرائيلية على الأرض اللبنانية ، الأمر الذي جعل بعض المراقبين داخل لبنان وخارجها يذهب إلى أن المشكلة اللبنانية ما هي في جوهرها سوى نتيجة لهذا الصراع ، أي أن لبنان الذي يحتل هذه البقعة الجغرافية بين سوريا وإسرائيل ، إنما تمزق على هذا النحو الذي نراه نتيجة للعبة الشد والجذب بين هذين البلدين اللذين يفوقانه قوة ولا يستطيع دفع تأثيرهما الكاسح على ساحته ، أو هو بالأحرى تحول ليكون الساحة الفعلية للصراع بينهما بعد أن توقف إطلاق النار على حدودها منذ أكتوبر ١٩٧٣.

فقد كانت ثمة اتفاقات غير المكتوبة بين سوريا وإسرائيل للعيش في سلام وبلا طلقة متبادلة على الجبهة بين صاحب الأرض ومغتصبها ، لذا عندما عبرت قوات إسرائيل في طريقها لاحتلال بيروت وضربها بالمدركات على مرمى البصر من خطوط القوات السورية في لبنان لم تفكر القوات السورية مجرد تفكير في إزعاج القوات الإسرائيلية والاشتباك معها قبل أو أثناء أو بعد الغزو الإسرائيلي لبيروت ، وطوال الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان .^(١)

ولا يمكن أن نعفي لبنان من الذنب في جر الصراع السوري / الإسرائيلي إلى الساحة اللبنانية فقد كان أحد الأطراف اللبنانيين الرئيسيين - وهو الطرف اليمني

(١) إبراهيم نافع " آفاق التسعينات " مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ١٩٨٨ ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

الماروني - هو الذي دعا سوريا إلى التدخل بقوتها لمساعدته على قمع التحالف المناوئ الذي يضم شركاءهم في الوطن وهو الطرف التقدمي والإسلامي والمقاومة الفلسطينية . صحيح أنه كانت لسوريا حساباتها الخاصة ، عندما أدخلت قواتها على لبنان ، إلا أن هذا الدخول توافر له غطاء لبناني مسبق ، تماما مثلما حدث حينما دفع الزعماء الموارنة الرئيس اللبناني الأسبق إلياس سركيس إلى طلب دخول " قوات الردع العربية " رسميا بهدف إقرار الأمن في لبنان وفرض سلطة الدولة الشرعية على كافة أنحائه ، وهو هدف لم يقدر له أن يتحقق أبداً لسوء الحظ ، وفي الوقت نفسه ، وبينما كانت القوات السورية تبدأ أولى خطوات التورط العسكري في لبنان ، كان زعماء الموارنة - آل شمعون وآل الجميل تحديداً- يبدعون اتصالاتهم الأولى مع إسرائيل بدعوى مساعدتهم على التخلص من " الشيطان الفلسطيني " أيضا (١)

ولم تستطع القوات السورية تحقيق السيطرة على مجريات الأمور في لبنان ، وإغلاق الثغرات المفتوحة ، والضغط على إسرائيل لتحقيق تفاوض يعيد إليها الجولان المحتل ، وانتهى الوضع بالقوات السورية إلى أن تحولت إلى " فريق " في القتال الدائر بينما ازدادت الثغرات خطورة واتساعاً ، وتأكد الفشل في تحقيق مكاسب تفاوضية مع إسرائيل .

وبسبب هجوم المقاومة الفلسطينية على إسرائيل تعرضت لبنان للعدوان الإسرائيلي ففي مارس ١٩٧٨ وبعد هجوم شنته مجموعة فلسطينية قرب تل أبيب، اجتاح حوالي ٢٥ ألف جندي إسرائيلي جنوب لبنان في عملية أطلق عليها اسم " عملية الليطاني " وقالت تل أبيب إن الهدف منها حماية مناطقها الشمالية من هجمات مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية . وأدت العملية إلى سقوط ما بين ٢٠٠ - ٤٠٠ قتيل ونزوح حوالي ٤٠٠ ألف شخص إلى بيروت وضواحيها .

(١) محمود احمد " لبنان انهيار أم انتحار " ص ١٦١

وبعد هذا الهجوم الإسرائيلي أصدرت الأمم المتحدة يوم ١٩ من مارس القرار ٤٢٥ الذي يدعو إلى " الاحترام التام لسيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليا ويدعو إسرائيل إلى " وقف عملياتها العسكرية ضد الأراضي اللبنانية ، والانسحاب الفوري لقواتها من كافة الأراضي اللبنانية " .

كما يحدد القرار ٤٢٥ أيضا دور الأمم المتحدة " على ضوء طلب الحكومة اللبنانية " بتشكيل " قوات مؤقتة في الجنوب اللبناني لهدف تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية ، وإعادة السلام والأمن ، ومساعدة الحكومة اللبنانية في ضمان إعادة بسط سلطتها على المنطقة " .

وفي يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بعملية أطلقت عليها اسم "سلام الجليل" حيث اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان ، واتجهت شمالا نحو العاصمة بيروت التي حاصرتها لمدة شهرين .

ويضطر رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لمغادرة بيروت مع ما يزيد على ١١ ألف مقاتل فلسطيني بين ٢١ أغسطس و ٣ سبتمبر .

وفي ١٥ سبتمبر دخلت القوات الإسرائيلية بيروت الغربية .

وفي ١٧ ، ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ قتل ١٥٠٠ مدني فلسطيني على الأقل بمجازر وقعت بمخيمي صبرا وشاتيلا (الضاحية الجنوبية لبيروت) على أيدي عناصر المليشيا المسيحية ، بينما طوّق الجيش الإسرائيلي المُخَيَّمين . وقد اعترفت لجنة تحقيق إسرائيلية بـ "المسئولية غير المباشرة" للإسرائيليين عن هذه المجزرة .

في نهاية ١٩٨٢ أفادت حصيلة رسمية لبنانية أن الاجتياح الإسرائيلي أسفر عن سقوط حوالي عشرين ألف قتيل وثلاثين ألف جريح .

لبنان تاريخ من الصراع

ولم توقف إسرائيل هجومها على لبنان حتى بعد خروج المقاومة الفلسطينية منها ولجئها إلى تونس ففي يناير ١٩٨٤ قامت إسرائيل بغارة على بعلبك (شرق لبنان) راح ضحيتها مائة قتيل .

ونتيجة المقاومة اللبنانية على القوات الإسرائيلية اضطرت إسرائيل لسحب قواتها من لبنان في يونيو ١٩٨٥ واكتفت بـ "شريط حدودي" مساحته حوالي ٨٥٠ كم تحتله مع مليشيا جيش لبنان الجنوبي التابعة لها .

وفي سبتمبر ١٩٨٧ شنت إسرائيل غارة على مخيم عين الحلوة الفلسطيني جنوب لبنان خلفت ٤٦ قتيلًا .

وفي ٧ مارس ١٩٨٨ قامت إسرائيل بسلسلة من الغارات بعد هجوم المقاومة على حافلة إسرائيلية بصحراء النقب جنوب إسرائيل ، وقد أدت الغارات الإسرائيلية إلى مقتل مائة شخص .

اتفاق الطائف

يعتبر اتفاق الطائف هو نهاية المطاف في معالجة الأزمة اللبنانية وتسوية جميع مشكلاتها ، والذي نتج عن اجتماع المؤتمر الوطني اللبناني في الطائف في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ والذي أنهى حرباً أهلية استمرت أكثر من عشرين عاماً وقد بدأت مناقشات الحوار الوطني التي تميزت بالصراحة وعدم المجاملة . وحضر مؤتمر الطائف في المملكة العربية السعودية اثنان وستون نائباً لبنانياً من أصل ثلاثة وسبعين .

ومن التأمل في مضمون اتفاق الطائف يمكننا أن نلاحظ بأن الاتفاق قد تضمن وضع أسس دستورية جديدة للبنان. فلقد تم في اتفاق الطائف لأول مرة إضافة مقدمة

خاصة للدستور اللبناني اعتبرت جزءاً أساسياً من الدستور نفسه ، كما تضمن اتفاق الطائف تحديد أسس الوفاق الوطني اللبناني وأسس الوضع الأمني التي تمثلت في تأكيد توحيد لبنان وإنهاء القتال وتحديد حل الميليشيات العسكرية. كما وضع اتفاق الطائف أسس الإصلاح السياسي في لبنان، وتوصل اللبنانيون إلى صيغة مفصلة للوفاق الوطني .

وأهم قرارات اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ :

أولاً : الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية .

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية .

وبما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتنسم خطوطها العريضة بالآتي :

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية .

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال :

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى الحدود براً وبحراً وجواً .

٣- تعزيز القوات المسلحة :

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها .

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذريا .

وذلك بإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير .

ثالثاً : تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي .

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي :

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ت- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال

الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة

الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي وإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً : العلاقات اللبنانية السورية .

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القرى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يركز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووافق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته .

بما أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي ، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر اليبدر حتى خط حمانا

المدير عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك .

ومنذ التوقيع على اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩ الذي وضع حداً للحرب الأهلية التي دامت لأكثر من خمس عشرة عاماً ، تمتعت البلاد بدرجة ملموسة من الاستقرار السياسي ، لكن شرائح كبيرة من الشعب ما زالت تعارض الترتيب الذي وُضع بعد الحرب والذي أيد الوجود العسكري السوري في لبنان وترك الباب مفتوحاً أمام تزايد التأثير السوري على الشؤون السياسية في البلاد .

وفي أعقاب اتفاق الطائف وقّعت السلطات اللبنانية والسورية على عدد من الاتفاقيات، كان أبرزها معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي أبرمت في مايو ١٩٩١ ومعاهدة الدفاع والأمن التي وقعت في سبتمبر ١٩٩١. وأدت معاهدة الدفاع والأمن إلى تشكيل لجنة مشتركة للدفاع والأمن تجتمع كل ثلاثة أشهر في سوريا أو لبنان.

ومن ضمن أهداف هذه المعاهدة ضمان ألا يتحول لبنان في إطار معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق إلى "مصدر تهديد" لأمن سوريا أو أن تصبح سوريا مصدر "إزعاج أو تهديد للبنان"؛ والقضاء على أي نشاط أو تنظيم في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية يمكن أن يشكل تهديداً لأي من البلدين وعلى صعيد الممارسة العملية .

لبنان ما بعد الحرب الأهلية

وبعد اتفاق الطائف الذي يعد دستور لبنان الجديد الذي ينظم كل شؤنه الداخلية والخارجية والذي أقرته جميع الطوائف اللبنانية ، والذي حظي بقبول كافة الأوساط

العربية والدولية تم نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية المتصارعة ما عدا سلاح حزب الله الذي كان مدعوما من القوات السورية في لبنان ، ومن النظام الإيراني ، والذي كان موجها لمقاومة الوجود الإسرائيلي المحتل لما يسمى "الحزام الأمني" وقد استطاعت إسرائيل والمليشيات اللبنانية الموالية لها استناداً إلى ضيق مساحة هذا الحزام أن يكتفوا مواقعهم لدرجة مكنتهم من تغطيتها بنيران كثيفة لا قدرة للمقاومين على مواجهتها بحرب متحركة .

استبدال المعارك السياسية بالحرب الأهلية

تنتهي كل الحروب الأهلية ، إما بتسوية سياسية، أو بانقسام البلاد. والذي حدث في لبنان هو رسمياً تسوية سياسية، وواقعياً هُدنة على دَحْن ، وسكونٌ لِعَلَّةٍ ، وصلح على فسادٍ واختلاف. فأطراف الحرب هم الذين تولوا السلطة السياسية الجديدة ، وهم جميعاً تحت القبضة الأمنية السورية ، تُساعدُها الأجهزة الأمنية اللبنانية التي أُعيد بناؤها. أما المدنيون القدامى والجدد ، وعلى رأسهم رفيق الحريري ، فقد عُهد إليهم بالجزء المدني من الدولة. وقد كانت فكرة الحريري أن البلد المراد إعمارُه ، والذي تجري فيه انتخابات نيابية وبلدية منتظمة، سيقوى جانبه، وتتجدد نخبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بحيث يتضاءل نفوذ أطراف الحرب ، وتشعر سوريا بفائدة لبنان القوي اقتصادياً وسياسياً لها ، فتعدّل من سلوكها تجاهه ، وتتشأ علاقات سياسية واقتصادية بعيدة المدى .

أما الملف الاستراتيجي المتصل بالنزاع العربي/ الإسرائيلي ، فقد كان الحريري عميق الاقتناع بضرورة أن تكون لسوريا الأولوية فيه ، باعتبارها تقود الصراع ضد إسرائيل ، بعد خروج العرب الآخرين الكبار والصغار .

بيد أن الخلل خالط الجانبين منذ ما بعد أواسط التسعينات بقليل. فالطبقة السياسية التي تغلغل أطراف الحرب في مسامّها أوقفت عمليات الإعمار في الواقع ، والوزارات

وإدارات الدولة جرى اقتسامها من جانب حلفاء سوريا المسلمين والمسيحيين ، والأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية نمت أدوارها، ليس في الجوانب الأمنية والعسكرية وحسب، بل وفي الانتخابات وقوانينها، وفي الاقتصاد اللبناني، وحتى في قطاع المصارف، كما تدل عليه واقعة بنك المدينة، الذي «ضاع» منه أكثر من مليار دولار خلال ثلاث سنوات، وكان الرمز الأبلغ لما وصلت إليه الحالة، وصول الجنرال إميل لحود، قائد الجيش السابق عام ١٩٩٨ لرئاسة الجمهورية على أكتاف موجة شعبية دبّرتها الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية، باعتبار أن المدنيين في النظام فاسدون، وقد يكونون خونة، وعلى رأسهم رفيق الحريري .

والملف الآخر الذي أخطأ الحريري في التحسب له، أو أنه اضطر إليه، كما اضطر للاستمرار في الملف الأول ، هو الشأن الاستراتيجي. فالذي «قاد» حرب تحرير الأرض اللبنانية في مواجهة إسرائيل ليس الجيش السوري أو اللبناني، بل حزب الله ، ذو الارتباطات الوثيقة بإيران من ضمن التحالف بينها وبين سوريا. وبذلك ما عادت المسائل حتى في الصراع العربي/ الإسرائيلي رهناً بإرادة سورية ولبنانية وحسب، بل تؤثر فيها إلى حد كبير تطورات العلاقات الإيرانية/ الأمريكية.

ما كان سهلاً على الحريري، الذي حمل مشروع السلام المدني والإعمار منذ عام ١٩٧٨ أن يُقنع نفسه بأن كل ما جاهد من أجله، بما في ذلك احتضانه لمشروع علاقات «سوية» واستراتيجية مع سوريا، قد ذهب أدراج الرياح، لأن سوريا أيام الرئيسين حافظ الأسد وبشار الأسد، لم ترد علاقة بين دولتين شقيقتين، بل الاستمرار في استتباع لبنان بالطريقة التي جرى عليها الأمر منذ مطلع التسعينات. ولو أن الرئيس الحريري اقتنع، رغم كثرة شكواه، بأن الأمل مفقود في أن يعدّل السوريون

سلوكهم في لبنان، كما صبر ثلاث سنوات على إذلال الرئيس لحود له، خروجاً على الطائف والدستور، رجاء أن تسمح سوريا بتغيير الرئيس والنهج، تحت وطأة تصاعد المعارضة الداخلية، والضغط الدولية. كان الرجل يغالط عقله وخبرته، وكان السوريون يزدادون انزعاجاً منه لكثرة حركته، وكثرة تدمره . (1)

(1) رضوان السيد " اغتيال الحريري.. سقوط الأوهام " جريدة الشرق الأوسط في تاريخ ١٦ / ٢ / ٢٠٠٥